

طالبها بتقديم بدائل وألا تكون كالمترجمين على معاناة المواطن المليفي: موقف سلبي للحكومة من إسقاط القروض

موجود في الدول الغربية، حيث ان النظام التعليمي الرسمي يفوق بقوته الانظمة التعليمية الخاصة.

اما بخصوص القطاع الصحي، فتحدث المليفي عن معاناة المواطن الكويتي في هذا القطاع وعدم حصوله على الخدمات الكافية والرائدة، مشيراً الى ان مستشفى الولادة من تعسب المستشفيات الموجودة في البلاد كذلك، مشيراً الى ان المواطن الكويتي المريض ينال على اسرة في امرات، مبيناً ان المستشفيات الخاصة ليس لديها افضل جودة بل لانها تقدم خدمات فندقية، وشدد المليفي على ضرورة التركيز على هذا القطاع وتحسين المستشفيات الحكومية بحيث تقدم الخدمات الرائدة للمواطن مبيناً ان هذه مسؤولية الدولة وليست مسؤولية مجلس الامة.

واذ بين المليفي ردا على سؤال لاحدى المواطنين انه قدم اقتراحا لان تكون هناك عاصمة جديدة للبلاد ولكنه لم ير النور، ذكر انه تم تخصيص جلسة لمناقشة الامة المرورية في مارس المقبل لمعرفة سياسة الحكومة تجاه هذه القضية.

● بيان عاكوم



احمد المليفي

الحكومة في وضع الحلول لها مبيناً ان «وجود 100 ألف طلب اسكاني في الانتظار الى جانب 20 ألف طلب سنويا امر غير مقبول».

وقال المليفي «يوجد نحو 7٪ فقط من الاراضي في يد القطاع الخاص مقابل 90٪ في يد الدولة»، مطالباً بضرورة تحويل الهيئة العامة للاسكان الى جهة رقابية اشرافية وبالتالي اعطاء الأراضي للقطاع الخاص، بحيث يصبح تعامل المواطن مباشرة مع القطاع الخاص لانجاز وحدته السكنية مع فرض شروط على القطاع الخاص بضرورة تعيين مهندسين كويتيين الى جانب تشديد الرقابة من حيث البناء والتفتيش.

وردا على سؤال من احدى المواطنين بخصوص الزيادات للمرة الأرملة او المطلقة، رفض المليفي ضحك الاموال دون استراتيجية معينة لأن الزيادات برأيه «ستؤدي حتما الى رفع الاسعار وازعاج القيمة الشرائية للدينار»، مبيناً ان الحل يكمن في توفير الخدمات الاساسية للمواطن من صحة وتعليم بحيث لا يصرف امواله على هذه الجهات، ويوفرها لمتطلبات اخرى.

وبالحديث عن القطاع التعليمي، ابدت المواطنين الحاضرات انتقادهم للنظام التعليمي الحكومي الموجود خصوصا من ناحية اعضاء هيئة التدريس واتهم غير مؤهلين لتقديم المعلومات الكافية للطلاب، فأشار المليفي الى «وجود مشكلة في المناهج التعليمية التي تعتمد على الحشو وارهاق الطالب»، مطالباً بضرورة ايجاد الحلول وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب للارتقاء بالعملية التعليمية واستعادة الثقة بالنظام التعليمي الحكومي كما هو

وضع النائب احمد المليفي السلبي من الحكومة تجاه قضية اسقاط القروض»، مطالباً اباهما بان تقدم بدائل عن اسقاط القروض ولا تقف موقف المترجم، وقال «من المفروض ان تقدم الحكومة مشاريع معينة كانشاء شركة خدمات او شركة اسكانية للمقترضين، وبالتالي الاريح التي يجنونها يسدون بها قروضهم»، لافتا الى ان وجود بدائل بعيد الدورة الاقتصادية ويرفع المعاناة عن المواطن. وخلال جلسة خصصها للمليفي للحديث مع نساء دائرته اقامها مساء اول من امس في ديوانيته في العدلية كشف عن تقديمه لـ 3 طلبات متعلقة بالقضية الاسكانية والقضية الصحية والزحمة المرورية، مبيناً انه تم تخصيص جلسات بشأن هذه القضايا في مجلس الامة في فبراير ومارس المقبلين.

وبالحديث عن قضايا المرأة، ذكر المليفي انه سيتم الترتيق لها خلال الجلسة التي خصصت لمناقشة القضية الاسكانية في فبراير المقبل، مبيناً انه توجد شرائح في المجتمع مثل المرأة المطلقة او الارملة او المتزوجة من غير كويتي يجب تغيير الانظمة القائمة بشأنها، منتقدا مشروعى صباح السالم والصواب للمرأة المطلقة، مبيناً انها اذنتا «فشلها ولم يصلحا في الكويت لأنهما يفرزان فئة معينة من المجتمع في مكان واحد»، مطالباً بضرورة توفير سكن له في المناطق المأهولة وبين العوائل الكويتية، كما ذكر المليفي ان المشكلة الاسكانية في البلاد في تفاقم وبالتالي خلال الجلسة المخصصة سيبدون على معرفة استراتيجية



(سعود سالم)

السعودون متحدثا في المؤتمر الصحفي الذي اقامته كتلة المعارضة مساء أمس الاول

أكدت ضرورة تطبيق الحكومة للقانون

المعارضة: تدويل قضايا الكويت حق إنساني



جانين من الحضور



السلطان والعلان في حوار جانيني ويبدو د. حمد المر

قوانين تتيح للدول التحادث في بعض الامور، ومنها تحدث مندوب الكويت عن النائب السابق مسلم البراك حيث طبقوا عليه القانون يطبقه على نائب «يسبب ويشتم المملكة العربية السعودية»، فلماذا السكوت عن هذا النائب الذي تعدى على السعودية قيادة وشعبا وهم من احتواوا الكويتيين ايام الغزو الفاشم؟! وقال العنجرى بشأن الجوء لتدويل القضايا: هناك سفارات لكل بلدان العالم في الكويت وقنوات وصحافة عالمية، وقد تلقت العديد من الرسائل من الخارج يستفسرون عن الوضع في البلد، موضحا ان التدويل حق انساني وسياسي، فكيف يهان الانسان في دولته ويتم استخدام القانون ولا يتم تطبيقه؟! لذلك نحن نؤكد ان المنظمات المهمة لحقوق الانسان تعلم بكل ما يدور في الكويت «الحكومة تضحك على برلمانها في الغرف المغلقة».

واكد السلطان ان استخدام الفتاوى المعلبة امر مرفوض ولا يجوز شرعا، وان هناك عملا منهجيا ومبرمجا للتأثير واخفاء الحقيقة عن الشعب الكويتي واستمرار الوضع بهذه الصورة دمار الاذى الكويتي، وستنحدر الى ان الانسان حاليا في الكويت وهذا يخالف ما جيلت عليه الاسرة الحاكمة منذ 300 عام، وهناك من يحرض الشعب من لاعداء على ابناء الشعب من بعض اعضاء المجلس الحالي «ونسأل الله ان يفتح بصيرة من تم التذليل والسياسة».

من جانبه، أشار النائب في مجلس الامة المبطل عادل الدمخي الى تعريف تدويل القضية حتى لا يخون الحراك او الاستعانة بالفتاوى في غير محلها وبأمور سياسية، فهذا خطأ جسيم وللاسف يطغى على البعض، موضحا ان الكويت وقعت اتفاقيات دولية مثل العهد المدني والسياسي او الوثيقة العالمية لحقوق الانسان فهي تتيح للجمعيات العمومية داخل الدولة أن تقدم تقاريرها ومنها جمعية مقومات حقوق الانسان، وكنا نكتب تقريرا شاملا سنويا عن واقع حقوق الانسان في الكويت ويصل لكل المنظمات العالمية. وبين الدمخي ان هناك

وهناك من سبقنا للجوء الى المنظمات الدولية مثل طلال الفهد ومرزوق الغانم وقضية البدون.

واوضح الوعلان ان الحكومة استخدمت رجال الامن في ارهاب الناس ويعملون على تضيق الاعلام المحلي وهذه حقيقة، والكويت ليست بمنأى عن العالم متناسين تويتر و فيس بوك وجميع وسائل التواصل الاجتماعي، وخير مثال على ذلك ضرب سلام الرجيب من قبل رجال الامن والعالم كله شاهد ذلك في الانترنت وهو يقول «انا كويتي وما انكسر»، وندد الوعلان باستخدام القنابل المطاطية والرصاص المطاطي وغيرها من قبل القوات الخاصة ضد المواطنين الذين هم بشر وليسوا قطعيا او بهائم بل كفل الدستور حقوقهم، مبينا ان الجميع يتحدث عن احترام الدستور ونحن لا نرى الا القمع والارهاب، ولا يعقل ان يضرب الناس ونحن لا نحرك ساكنا، فلا تلوמוنا ان لجانا الى منظمات دولية مثل الكونغرس الاميركي والفرنسي والبريطاني وغيره.

من جانبه، اكد النائب السابق عبدالرحمن العنجرى مشاركة اعضاء كتلة المعارضة لمشاعر المعتقلين، وان السلطات قد اختزلت والكويت امام واقع عجيب وتشريعات غريبة من هذا المجلس الساقط شعبيا وخالقيا، قائلا: يجب التوجه من الجميع حول الدستور الذي ضرب بالصوت الواحد وهذا مجلسكم ما هو الا بضاعة سترد لكم.

واشار العنجرى الى ان هناك انتقائية في تطبيق القانون بدليل حادثة ضرب النواب والمواطنين في ديوان

عقدت كتلة المعارضة مؤتمرا صحافيا في ديوان رئيس مجلس الامة الاسبق احمد السعودون تناولت خلاله العديد من القضايا.

وقال السعودون ان هذا المؤتمر هو امتداد واستمرار للقضايا المثارة لطلح القضايا المهمة واليوم نود البدء بذكر التضحيات التي قدمها المعتقلون، ونؤكد تضامنا معهم، ونشكر كل من قدموا التضحيات من اجل الشعب الكويتي، مبينا ان الفرييق القانوني مكلف بمتابعة كل القضايا، ولن يكون هناك تردد في ملاحقة كل من اعتدى على الدستور او على ابناء الشعب ومنهم الامنيون واي مسؤول في الحكومة.

وعلق السعودون على ما قاله مندوب الكويت لحقوق الانسان فيما يخص الشؤون الخارجية واهمها القضايا المتعلقة بحقوق الانسان في فرنسا، قائلا: كيف يتكلمون عن تعديل قانون في فرنسا ويرفضون تعديل قانون في الكويت؟ مضيفا: على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها وان تحمي الفئة التي تريد ان تعبر عن رأيها، وهذا حق مقدس وانساني وشرعي ودستوري، مؤكدا استمرار المشاركة اعضاء كتلة المعارضة لمشاعر المعتقلين، وان السلطات قد اختزلت والكويت امام واقع عجيب وتشريعات غريبة من هذا المجلس الساقط شعبيا وخالقيا، قائلا: يجب التوجه من الجميع حول الدستور الذي ضرب بالصوت الواحد وهذا مجلسكم ما هو الا بضاعة سترد لكم.

واشار العنجرى الى ان هناك انتقائية في تطبيق القانون بدليل حادثة ضرب النواب والمواطنين في ديوان

الشمري يحتمل المعوشي مسؤولية وقف صرف المساعدات للبدون

الكويت امام المحافل الدولية»، مشددا «على وزير الاوقاف ان يضع حدا لتصرفات بعض المسؤولين في بيت الزكاة»، وحث الشمري «بقول لوزير الاسر الفقيرة ونأمل بمصير الاسر الفقيرة ونأمل منك وانت رجل الدين ان تتنطق بالحق وتصدر قرارك الشجاع بإعادة صرف مساعدات البدون وهي 200 دينار كل اربعة اشهر للأسرة الواحدة والتي للأسف لا تكفي في وقتنا الراهن احتياجات اسرة لمدة اسبوع».



ناصر الشمري

المستغرب أيضا ان يرفل اطفال العالم كله بالخير الوفير من اموال الجمعيات والمبرات والمؤسسات الخيرية سواء الرسمية او الاهلية بينما يحرم منها اطفال البدون ممن ولدوا وتعلموا ودرسوا على هذا الارض وشارك اباؤهم هذه الحروب دفاعا عن الكويت»، متسائلا «اليس مخافة لله ان ينطق وزير الاوقاف بكلمة حق وهو رئيس مجلس ادارة بيت الزكاة وعليه ان يبارد بنفسه ليعرف حقائق الامور في بيت الزكاة ويعرف على اي اساس يوقف صرف مساعدات للبدون الفقيرة والمحتاجين من البدون بحجج غير منطقية».

وتساءل الشمري «هل باستطاعة وزير الاوقاف ان يتحمل امام الله وزر امارة طفل توقفت مساعدته وعليه ان يتساءل ماذا لو اطفاله حرموا من قيمة الحليب؟ هل سيصمت حينها ام سيطرق ابوابا اخرى لتدبير أمره؟ داعيا الوزير الى مناقشة خطورة هذا الأمر مع المسؤولين في بيت الزكاة ومحاسبة من أصدر القرار الذي سحرتبت عليه صدى غير محمود على سمعة

حمل النائب ناصر الشمري وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية شريحة المعوشي المسؤولية الشرعية والقانونية عما سحرتبت على وقف بيت الزكاة قبل اسبوعين صرف المساعدات للعديد من اسر البدون بحجة عدم تجديد البطاقات الامنية ذات اللون الاخضر لهم، موجهها سؤالا الى وزير الاوقاف بصفتها الجهة الرسمية المسؤولة عن اعمال بيت الزكاة، هل يجوز من الناحية الشرعية وقف الزكاة عن زكاة فقيرة بحجة عدم تجديد البطاقة الامنية؟

وقال الشمري في تصريح للصحافيين «كيف لأي مسلم ان يوقف زكاة عن مسلم محتاج بحجة انه بطاقته غير مجدية؟ ولغت الى ان المنظمات الحقوقية الدولية بالتأكيد ستحذ موقفا ضد الكويت وقد تسخر من حرمان اسر فقيرة من قيمة حليب الاطفال بسبب هذه الحجة التي أوقفت على اساسها مؤسسة رسمية خيرية بالدولة «الزكاة والشهيرة والدورية لهذه لفئة البدون».

واضاف الشمري ان «من

الكندري لمنح المرأة الكويتية التي لا تعمل مكافأة شهرية

لدولة. من اجل ذلك، اعد الاقتراح بقانون المرفق الذي يقرر مكافأة شهرية مقدارها 300 دينار لكل امرأة كويتية اذا كانت لا تعمل في اي جهة، عامة او خاصة، بصفة دائمة.



فيصل الكندري

التي عرض فيها المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي على النص في المادة 9 منه ان الاسرة اساس المجتمع وقوامها الدين والاخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوي اواصرها ويحمي في ظلها الامومة والطفولة، ولا شك انه مما يدعم كيان الاسرة وترغ المرأة لشؤون بيتها وتربية اولادها بما يحفظهم من الزلزل، لذلك فإن تشجيعها على البقاء في المنزل والتزوف عن العمل خارجا امر تدعو اليه احكام الدستور وتشجع عليه. كما ان ذلك من شأنه ان يوفر الكثير من فرص العمل، في القطاع الحكومي والخاص، ويخفف الضغط على طلبات التوظيف التي يتن منها ديوان الخدمة المدنية وبرنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي

تقدم النائب فيصل الكندري بالاقتراح بقانون بمنح المرأة الكويتية التي لا تعمل مكافأة شهرية. ونص الاقتراح في مادته الاولى على ان تمنح المرأة الكويتية المتزوجة مكافأة شهرية مقدارها 300 دينار اذا كانت لا تعمل في اي جهة، عامة او خاصة، بصفة دائمة، ويؤخذ المبلغ اللازم لتنفيذ احكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة، ويصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون، وعلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون. ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بمنح المرأة الكويتية التي لا تعمل مكافأة شهرية على الآتي: حرص الدستور على النص في مواده

استفسر عن كيفية متابعة نشاط الجمعيات والنقابات

الصالح يسأل ذكرى عن عدد جمعيات النفع العام والنقابات المرخصة

جميع الجمعيات والنقابات منذ عام 2005. ما الوحدة التنظيمية بالوزارة المسؤولة عن جمعيات النفع العام والنقابات؟ ما اختصاصات الوحدة التنظيمية؟ كيف تتم متابعة نشاط هذه الجمعيات والنقابات؟ ما أساليب تقييم الجمعيات والنقابات؟ وما عناصر ومعايير التقييم؟ متى يتم تقييم الجمعيات والنقابات؟ وكما مرة تقييم في السنة؟ هل هناك تجاوزات من قبل الجمعيات والنقابات؟

تلبية احتياجات رياضية واجتماعية او ترفيهية او علمية وغيرها تسعى للارتقاء بخدمة معينة او انماء قطاعات مختلفة. لذا يرجى تزويدي بالآتي: كم يبلغ عدد جمعيات النفع العام والنقابات المرخصة؟ وما أسماؤها؟ هل التراخيص محددة المدة ام مفتوحة؟ هل تقوم وزارة الشؤون بتقييم دوري ومتابعة لهذه الجمعيات والنقابات؟ واذا كان هناك تقييم ومتابعة فيرجى تزويدنا بجميع التقارير الخاصة بالتقييم والمتابعة



خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح سؤالاً لوزيرة الشؤون ذكرى الرشيد حول جمعيات النفع العام والنقابات المرخصة واسماؤها؛ وفيما يلي نص السؤال:

صدر القانون رقم 24 لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام والنقابات، وقد تضمن شروط تأسيسها والعضوية بها، وكيفية ممارسة الأنشطة وطريقة الإدارة والموارد المالية وشكلها القانوني، فمن المؤكد ان فلسفة انشاء الجمعيات تقوم على منطلقات عديدة لتحقيق اهداف محددة تقوم بادوار مختلفة وتساهم في